الثورة
الخميس 1 شعبان 1433هـ 21 يونيو 2012م العدد (17383)

البرلمان يعقد جلسة "حتى يعرفوا من نحن"

صقر الصنيدي

تدوي القاعة بين "لا لا" أيوه أيوه حين يسألهم رئيس البرلمان هل نسحب عنهم الثقة فتتغير وجوه وتبتسم أخرى يقول رئيس المجلس أيش رأيكم نعرفهم أننا مجلس نواب مش حفلة تأتي هذه الكلمات بعد أن يطرح سحب الثقة عن الوزراء الثلاثة المعنيين بقضية أسعار الديزل المالية النفط الزراعية.

ظهيرة السبت أقر المجلس حضور الحكومة وبعث بورقة إلى الحكومة التي بادر رئيسها بالاعتذار والإيضاح أن الوزراء المعنيين كلفوا بمتابعة الموضوع معكم أما الحكومة فهي في طريقها إلى عدن لعقد الاجتماع الأسبوعي هناك لتخصصه لمشاكل المحافظة.

لائحة البرلمان التي أعدها النواب أنفسهم تنص على أن الثقة لا تسحب إلا بعد إجراءات الاستدعاء والاستجواب والوصول إلى طريق مسدود لم يفكر المشرع سابقا أن تأتي لحظة نعرفهم أننا مجلس نواب.

نظر نواب كثر إلى القضية كأنها تحد ومن صميم كتلة المؤتمر انطلقت أصوات لا تريد الذهاب إلى أماكن مظلمة كما عبر عن ذلك شوقي القاضي نائب إصلاحي مخاطبا يحيى الراعي "أتمنى أن لا تجرنا إلى بعض الأماكن أما أن يحسم الأمر هنا بين النواب وحكومة الوفاق أو يرفع إلى الرئيس ليحسمه.

من بين أصوات المؤتمر محمد الشائف الذي خفف الحدة من قال أننا في ظروف استثنائية نحن أمام خيارين أما أن نرفع الجلسات حتى يأتي الوزراء المعنيون وهم صاغرين أو نبدأ بسحب الثقة منهم ويطرح الموضوع للتصويت.

يحيى الراعي: هذه ليست حفلة

دقائق قليلة يكون رأي رئيس المجلس قد تراجع ياجماعة هي حكومة وفاق وطني وليست وارد سحب الثقة عنها خاصة وأن السحب لم يحظ بالتصويت لكن على الوزراء المعنيين الحضور وأن لا يعتقدوا أنه لا رجال غيرهم اليمن مليئة بالكفاءات.

يعود الوضع إلى التهدئة يتحدث النائب عبدالرحمن الأكوع بما يشبه النصح أن يقوم النواب بالابتعاد عن خلط السياسة بالاقتصاد لأن هذا ليس في مصلحة الناس والكل مدعوا للتفكير في اقتصاد يخدم البلد وليس يعيقه.

هناك من يوافق الأكوع رأيه حتى من نواب المشترك الذين يخشون خلط أوراق

زيد الشامي: كنت أحس أن 28ساعة لا تكفي

السياسية بالاقتصاد حتى يصير الوضع كيدياً بحتاً لا يخدم الوفاق يقول منصور الزنداني أن على الشباب أن يصعدوا ضد البرلمان ليعود إلى رشده أو ينهي أعماله فهو لم يعد شرعيا المشكلة أن الوزراء لم يمنحوا الوقت الكافي و28 ساعة لا تكفي لإبلاغهم بالحضور يرى زيد الشامي واصفا قرار الاستدعاء بالمتسرع علينا أن نبحث عن ما يعود بالنفع على الشعب.

النائب المؤتمري أحمد الزهيري يأخذنا إلى بقعة أخرى لا تخضر الحكومة ويأتي المختصون من الوزراء فقط وترفض الزيادة على الأسعار وإذا لم يوافقوا نسحب الثقة من الثلاثة .

عرمان: أرجوكم بحق الزمالة بيننا

صوتا يحمل كثيرا من الحزن يأتي من الجهة اليمنى للقاعة أنا لست في المشترك ولا في المؤتمر تعرفون أني مستقل تماما أرجوكم بحق الزمالة أن نخرج البلد من أي أزمة وأن لا نتسرع في اتخاذ ما قد نندم عليه أتمنى لكم التوفيق، تعود الكلمات التي رافقها صمت واسع إلى النائب ناصر عرمان وهو ممن يقفون في المنتصف ويعبرون بصدق عميق.

تنبعث كلمة فيها ما يحفز على الضحك النائب أحمد هادي يدعو إلى سحب الثقة ليس عن الوزراء ويحملهم اسما جديدا سحب الثقة عن من تمردوا علينا ممن تخلفوا.

لابد للنائب جدبان عندما يتحدث أن

شوقي القاضي: لا تأخذنا إلى أماكن مجهولة

يخوض جولة مصغرة مع رئيس الجلسة وينطلق من وصف الحكومة هذه حكومة نفاق وليست وفاق.

ينادي عليه الراعي ياجدبان أنا قوّمتك تقول رأيك مش أحنا في باب شعوب أيش من نفاق فين رأيك فيما نناقش اليوم. يعود جدبان ليصحح "شقاق مش نفاق" وهذان مصطلحان لا فرق بينهما حسب رئيس المجلس جدبان كل وزير يصف أصحاب إلى قبله التفوا على الثورة الشبابية وسرقوها وتقاسموا.

لايدلي جدبان برأيه فيما يتم مناقشته لا سلباً ولا إيجاباً ويبدو كما لو أنه منح وقت قصير يرغب في استثماره للأوضاع عن أفكار يحملها ليراه الآخرون.

يعاملون النساء كضيوف فقط

● يسابق البرلمان نفسه لاستقبال أي وفد نسائي قادما إليه شرط أن لا يطلن البقاء – يوم الأحد الماضي كانت رمزية الإرياني رئيسة اتحاد النساء متحمسة لإيصال مليون 800 ألف توقيع لليمنيات يتضامن فيها مع حقوقهن في أن يصبحن أكثر من مجرد وفد لا تزيد زيارته عن ساعة – لكنها كانت تذهب بنظرها في أكثر من زاوية علها ترى وجها نسائيا في استقبالها غير من يرافقنها – حتى أو رأس البرلمانية الوحيدة لم تكن حاضرة لبعث الطمائنينة في مطالب نساء الاتحاد – سلمت التوقعيات إلى رئيس البرلمان الذي قال أن المرأة اليمنية أثبتت صبرها وتطورها ومشاركتها فيما حدث مؤخراً دون أن يوضح ما حدث وإن كان فسر في مساهمتها في قيادة التغيير وحصولها على جوائز عالمية – مبدئاً المرأة من كل أعمال التخريب والتقطع التي حدثت مؤخراً خاصة تخريب الكهرباء والنفط والنظر إليها كعنصر مسالم لا يحمل الخراب لمجتمعه.

لكن الحديث لم يرس إلى برالأمان فيما يتعلق بوجود المرأة في مجلس النواب ويصعب على رئيس أو أعضاء البرلمان تقديم تعهدات بفوز النساء أو حتى بإفساح الطريق أمامهم وعلى انفراد سيقول كل عضو أن دائرته تحتاج إليه أكثر من حاجتها إلى غيث السماء وإلا لكان أول المتبرعين بكرسيه لمرأة من نفس المنطقة أو حتى مجرد عابرة سبيل المهم أن تكون يمنية تمتلك الإرادة والطموح.

في نقاش ودي قال أحد النواب إن وجود نساء في القاعة يجعل الجلسات البرلمانية ذات طابع رسمي جداً فيصبح الأعضاء محرجون من وجود الزميلات ويصير حديثهم وكلماتهم مصبوغة بالحياء.

مبرر لا يمكن النظر إليه بأي تقدير لأنه بعيد عن المنطق فنحن نحتسب أن غالبية الأعضاء يمتلكون قدراً من الإيمان بالمساواة وأن الجميع زملاء لا ينظر إلى نوعهم وفي الاعتقاد أن الوفد سافر في الطريق العكسية وزار المنافسين وربما الأعداء والمعقول أن يكون الناخبون هم المعنون بالزيارات وحملات الإقناع وهم من يقدرون على جعل النساء في البرلمان دون إذن من نواب يعتقدون أن هذه أرضهم.

تغيب عن أهم الجلسات:

ينقصكم سلطان

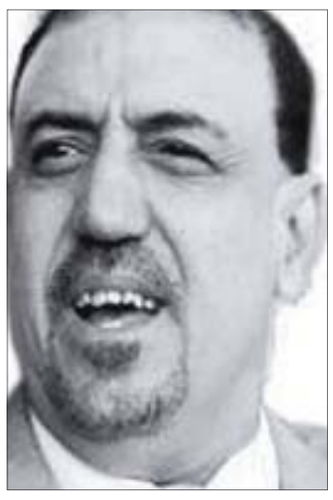

● إن شاهد سلطان البركاني جلسة الأحد فمؤكد أنه سيشعر بالندم لعدم الحضور وفي كل كلمة ونقطة نقاش كان سيقول هذا ما كنت سأطرحه لكن رئيس كتلة المؤتمر الشعبي تغيب عن جلسة دعيت الحكومة إليها ولم تأت خاصة وأن البركاني أصبح يلعب دور المعارض لسياسات الحكومة أو كما يقول الدور الذي كان يلعبه اللقاء المشترك من قبل – يصل الحال إلى الدخول بجدال مطول مع رئيس الجلسة يحيى الراعي رغم الانتماء إلى كتلة واحدة ويعتقد من يستمع أنهما ينتميان إلى حزبين متنافرين – في المرة الأخيرة طلب سلطان أن لاتذاع كلمة الراعي لأنها اتهام صريح له بعدم الوطنية.

وهناك سؤال أين كان البركاني يومها وهل سيستمر في الاعتراض على كل ما يدور في الجلسات وإن وصل الوضع إلى تبنيه الرأي المعترض وحده؟.

مجلسنا لم يعد شرعياً

● خرج النائب منصور الزنداني غاضباً من رفع الجلسة حتى تأتي الحكومة وكان يريد من كلماته أن تسمع فاختار الجانب الذي يحرج مجلس النواب غير الشرعي حسب تعبير الزنداني.

وحتى يزيد من تركيز القريبين منه قال أن المبادرة الخليجية وآلياتها ألغت دور البرلمان وهي محل توافق الجميع وقد حددت دورنا فقط بدعوة الناس إلى التصويت وهو دور عادي يمكن أن يقوم به مجلس الشورى بعد أن يتم تعطيل البرلمان.

وللتدليل على أننا لم نعد فاعلين أنه حتى المبادرة لم تأت إلينا والدستور الذي ستتم صياغته هناك لجنة صياغة متفق عليها ولا علاقة لنا بما تصل إليه.

فما الذي يريده البرلمان من حكومة وفاق تعمل ما تقدر عليه وأكثر.

إنه فعلاً في أبين!

■ تظهر الشاشة وزير الدفاع متنقلاً بين جبهات القتال في أبين وشبوة كل يوم تقريباً – ومع ذلك لا تفتتح الجلسة إلا ويبادر نواب في طرح سؤال أين وزير الدفاع؟

لماذا لا يأتي للرد على الأسئلة؟ – وكما يردد عبده بشر فإن الوزير ليس في أبين وعليه الحضور ويقول نائب آخر إذا لم يكن في أبين فالقاعدة أيضاً ليست هناك والحرب لم تحدث ولا يوجد أي شيء مما ينقل كل يوم والشهداء لا نعرف أين يقتلون – إنه الكيد السياسي والمزايدة معروفة الهدف يضيف البرلماني.

وحسب زيد الشامي فإن ما تحقق في أبين نصر تستحق الحكومة بكل مكوناتها التقدير عليه والشكر وليس محاكمتها فهذه المشكلة ظهرت منذ سنوات وكنا نطلب الدفاع والداخلية للرد وحين ذهبا ليحسما المعركة أردناهم في المجلس – غير مبرر أن يكون وزير الدفاع في أرض المعركة وهناك نواب ينادون بحضوره تغيب عن أهم الجلسات.

أحد النواب يروي تفاصيل ما حدث في القاعة

لم أر المسدس

■ رفع مفتاح سيارته في وجه المحرر وهو يقول أذهبا أنت وزميلك فتشا عن أي قطعة سلاح، لن تجدا أي شيء، فأنا أكره السلاح ولا احترم من يدخل حاملاً مسدسه إلى القاعة فنحن أعضاء برلمان وأقلامنا هي أدواتنا.

كان البرلماني طرفاً في مشادة كلامية مع أحد زملائه داخل القاعة وانتشر في بعض المواقع الإخبارية أن هناك مسدساً ارتفع من قبل أحد الأعضاء عندما دخل في جدل مع زميله وهو ما لم يشاهده لكن هناك من أخبره بذلك كما قال في لقاء مقتظب عقب الجلسة:

● هل رفع أحد زملائك سلاحاً أبيض نحوك؟

– لم أر ذلك إلا في الصحف ووقعت مشادة.كيف انتهت؟ باعتذار وقع اليوم الثاني للمشكلة.

● كيف تنظر إلى من يحملون مسدسات أثناء تواجدهم أوساط زملائهم في المجلس؟

– لا أحترم أي عضو يحمل سلاحاً داخل المجلس حتى أنني أوجه انتقادات إليهم لهذا السبب وعن نفسي لا أحمل مطلقاً السلاح بأي شكل وليس عندي مرافقين وترافقني مدنيتي وقناعتي بضرورة التخلي عن الأسلحة.

● أين تقف فيما يخص سحب الثقة عن حكومة الوفاق أو وزرائها بحجة عدم الحضور؟

– أنا مع ما طرحه عبدالرحمن الأكوع أن علينا أن لا نأخذ الاقتصاد إلى مربع السياسة لأن هذا يفشل الاقتصاد تماماً فالاقتصاد له أهله ومختصيه والمجلس أصبح فيه أعضاء يلعبون سياسة في قضايا اقتصادية.

كما أن الخلاف بين الوزراء والنواب ليس في مصلحة الشعب والذي هو ضحية أي خلاف بينما الوزراء والنواب لن يتضرروا إننا في مرحلة حساسة.